الفصل الأول

تجمع البريكس :
الهوية والدور ، وإمكانيات التأثير فى النظام النقدى والمالى الدولى

المبحث الأول

محاولة فى تحديد هوية "البريكس" :

ظهر مصطلح "بريك" BRIC لأول مرة على يد جيم أونيل الاقتصادى بمؤسسة الاستثمار الأمريكية "جولدن ساكس" عام ٢٠٠١ للإشارة إلى أربعة اقتصادات "صاعدة" هى البرازيل وروسيا والهند والصين – حسب ترتيب حروف الكلمة باللغة الانجليزية . وفى عام ٢٠٠٣ تأكد استخدام المصطلح فى تقرير صادر عن نفس المؤسسة ، دالاً على مغزى القوة الاقتصادية للدول الأربعة ، فرادى وجماعة ، ودورها المستقبلى المتوقع فى الاقتصاد العالمى .

حقق المصطلح ذيوعاً فى دوائر الأعمال والمال العالمية ، وفى الأعمال البحثية وتقارير الهيئات الدولية ، لدرجة جعلته ينتقل بالتدريج من حيز الفكر إلى التطبيق ، حيث ناقشت الدول الأربعة فكرة إقامة إطار يجمعها ، أثناء المشاركة فى مداولات "الجمعية العامة للأمم المتحدة" فى نيويورك أواخر ٢٠٠٦ . وانعقد اجتماع على مستوى رؤساء الدول للأطراف الأربعة على هامش قمة "الدول الثمانى الكبرى" (الدول الصناعية السبعة + روسيا) فى العاصمة اليابانية طوكيو عام ٢٠٠٨ ، وتم الاتفاق على دورية الاجتماع على هذا المستوى، حيث اعتبر اجتماع طوكيو القمة الأولى لمجموعة أو تجمع "البريك" . وأعقبه اجتماع القمة الثانى فى روسيا عام ٢٠٠٩ ، تلا ذلك انضمام جمهورية جنوب إفريقيا إلى التجمع فى عام ٢٠١٠ فأصبح حرف (S) جزءً أصيلاً من المصطلح ، باعتباره الحرف الأول من اسم العضو الجديد بالإنجليزية ، وتحولت مجموعة (بريك) إلى (بريكس) BRICS وحضرت جنوب إفريقيا بهذه الصفة اجتماع القمة الثالثة فى الصين فى العام المذكور ٢٠١٠ ، وتلتها القمة الرابعة فى الهند عام ٢٠١١ ، والخامسة فى جنوب إفريقيا ٢٠١٢ ، ثم السادسة فى البرازيل أواخر نوفمبر ٢٠١٣ .

وبالإضافة إلى انتظام اللقاءات على مستوى رؤساء الدول ، تم تكوين لجان عاملة على المستويات الأقل ، وأجهزة تنظيمية فى المجالات القطاعية للأنشطة المستهدفة لـ "البريكس" ، كما تم إعداد دراسات وتقارير ذات صلة بهذه المجالات ، تحضيراً لوضع السياسات واتخاذ القرارات داخل "التجمع" . وتطبيقاً لذلك ، ومع إعطاء الأولوية للمجال المالى والتمويلى ، ثم الاتفاق فى قمة البرازيل المشار إليها ,المعقودة على هامش اجتماع "قمة العشرين" ، على إنشاء "مصرف التنمية المشتركة" برأسمال مصرح به قدره ٥٠ مليار دولار ، وإنشاء "مجمع احتياطيات النقد الأجنبى" بقيمة ١٠٠ مليار دولار توزع على النحو التالى :

٤١ ملياراً من الصين

١٨ ملياراً من كل روسيا والهند والبرازيل

٥ مليارات من جنوب إفريقيا

.. فما هى طبيعة "البريكس" ؟

للرد على هذا السؤال ، نطرح عدة بدائل أو اختيارات مقترحة ، وأهمها ما يلى :

١- <u>البريكس كمنظمة دولية</u>

والمقصود هنا ليس كونه منظمة دولية عامة أو ذات طابع عالمى ، ولكن منظمة دولية إقليمية ، أو منظمة "إقليمية" وكفى .

يقوم مفهوم "المنظمة الدولية" على ضوءً طبيعة البريكس ، نظراً لتوفر الحد الأدنى للهيكل المؤسسى ، وانتظام الاجتماع على مستوى القمة بصفة دورية كل سنة ، وتوفر خاصية الدفاع عن مصالح أعضائها فى الإطار العام الذى رسمه "ميثاق الأمم المتحدة" الصادر عام ١٩٤٥ للمنظمات الإقليمية Regional organization .

ولكن من جهة أخرى ، هناك سمات أساسية للمنظمات الدولية ذات الطابع الإقليمى لا تنطبق على البريكس وفى مقدمتها خاصية القرب الجغرافى Proximity كعامل حاكم لتكوين المنظمات الإقليمية (مثل المنظمات "العريقة" كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة حديثة مثل "منظمة شنغهاى" التى تضم الصين وتركيا وبعض دول آسيا الوسطى ، وأعضاء مراقبين كإيران) . هذا مع العلم بأن هناك منظمات اكتسبت صفة الإقليمية دون أن تتوفر لها الخاصية المذكورة ، اعتماداً على توافر سمات أخرى ثقافية أو لغوية مثلاً مثل منظمة (الفرانكوفون) . يضاف إلى ذلك طابع البساطة أو الهشاشة النسبية المميزة للهيكل المؤسسى للبريكس باعتبارها تنظيماً "فضفاضاً" Loose.

لذلك يصعب إطلاق وصف المنظمة الدولية أو الاقليمية على البريكس ، بعموميته ، فهل يمكن إطلاق هذه الصفة بطريقة أكثر تحديداً ؟

٢- <u>البريكس كمنظمة اقتصادية دولية</u>

تحاول البريكس ممارسة بعض وظائف المنظمات الاقتصادية الدولية ، بل ويشيع القول بأنها تعمل على إقامة بديل – جزئى – لصندوق النقد الدول والبنك الدولى ، من خلال إنشاء مجمع لاحتياطيات النقد الاجنبى ، وإنشاء بنك للتنمية ، إضافة إلى ما يتردد عن التفكير فى إمكان إيجاد عملة مشتركة تصلح كأداة لتسوية المدفوعات الدولية فى المعاملات البيْنّية ثم على الصعيد العالمى ، إلى جانب الدولار واليورو ، وربما على حسابهما ، وقد يجرى العمل على رفع إحدى العملات المحلية إلى مصاف العملة الدولية المعتمدة فى المعاملات البيْنّية ،

وخاصة الـ (وون) الصينى . فهل يعنى ذلك أن البريكس تعتبر منظمة اقتصادية دولية قابلة للمقارنة مع "مؤسسات بريتون وودز" ؟ يصعب القول بذلك ، وخاصة بالنظر إلى أن (صندوق النقد الدولى) و (البنك الدولى) تم تأسيهما وفقاً لنصوص الانفاقات المنشئة لهما (اتفاقات بريتون وودز لعام ١٩٤٤) والمحددة لاختصاصات كل منهما ووظائفها المحددة فى إطار بناء نظام نقدى ومالى لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وبرغم أن التطورات اللاحقة قد أزاحت من مجال التطبيق بعض – وربما كل – النصوص الأساسية المنشئة لصندوق النقد الدولى بالذات ، وخاصة فيما يتعلق بدور الدولار الأمريكى فى المعاملات النقدية الدولية وعلاقته بالذهب ، وآلية التغير فى أسعار الصرف ، وبرغم التغير الذى لحق الدور المُسند إلى (الصندوق) فى إطار النظام الاقتصادى العالمى السائد ، إلا أن كل ذلك لا ينفى الطابع العام اللصيق بمنظمتىْ "بريتون وودز" .

لذا يصعب إلحاق صفة "المنظمة الاقتصادية الدولية" بمعناها المحدد على سيل التخصيص – على غرار مؤسسات بريتون وودز – بمجموعة البريكس ، فهل يمكن مقارنة هذه الأخيرة بحالة منظمة دولية ذات طابع اقتصادى على سبيل العموم ، هى "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" OECD ؟ هنا تظهر الاختلافات أو الفروق بين الحالتين كالتالى :

أ – إن "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" ، برغم أنه يمكن اعتبارها بمثابة "ناد" للأغنياء ذوى النظام الاقتصادى "الرأسمالى" فى العالم ، إلا أنها من الناحية القانونية – حسب اتفاقاتها المنشئة والعُرف – تعتبر منظمة "مفتوحة" من حيث المبدأ ، بمعنى أن عضويتها متاحة لكل دولة من دول العالم تنطبق عليها شروط العضوية ، وأما "البريكس" فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت هناك – فى الوثائق التأسيسية للبريكس إن وجدت – معايير محددة للعضوية ، وليس واضحاً تماما بالتالى ما إذا كانت العضوية مفتوحة بشكل كامل أم هى مغلقة أو شبه مغلقة ، وإن كانت بعض الدلائل تشير إلى أنها عضوية "شبه مغلقة" ولو على الأقل لكونها تستمد اسمها المختصر من أسماء الدول المؤسسة الأربعة والدول الوحيدة المنّضمة .

ب– ربما لحداثة نشأة البريكس وطابع الغموض النسبى الذى يغلّف أهدافها واختصاصاتها ، وما يتردد بشأنها من اجتهادات متنوعة ، فإنه لا يمكن القطع تماماً بكوْن البريكس "منظمة اقتصادية" بالذات ، إذ تستبطن أنشطتها الاقتصادية الصريحة ميلاً محتملاً على بناء ما يمكن اعتباره تجمعاً دوليا تتجاوز أهدافه واختصاصاته ما هو "اقتصادى" بالمعنى الضيق ، متعّدية إياه إلى أفق استراتيجى أوسع ولع دلالاته إزاء مستقبل النظام المالى والنظام الاقتصادى العالمى .

لذلك نرى عدم انطباق وصف "المنظمة الاقتصادية الدولية " ، سواء فى العموم أو التخصيص على "البريكس" .

٣- البريكس "كجماعة تكاملية .."؟ Integrative community

من المعروف طبقاً لأدبيات نظرية التكامل الغربية الأوروبية – كما صيغت فى المؤلف الكلاسيكى لبيلا بالاسّا عن نظرية التكامل الاقتصادى ([1]) – أن هناك خمس مراحل للتكامل اقتصادى ، وفق ما أسفرت عنه الخبرة الأوروبية بصفة أساسية :

أ - التفضيل الجمركى حيث يتم خفض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات السلعية .

ب- منطقة التجارة الحرة حيث تتم إزالة الحواجز الجمركية على السلع المتبادلة .

ج- الاتحاج الجمركى ، وفيه تفرض منظومة تعريفية مشتركة إزاء العالم الخارجى.

د- السوق المشتركة ، حيث تتم تدابير حرية انتقال عوامل الإنتاج ، عن العمل ورأس المال أساساً .

هـ- الاتحاد الاقتصادى ، والذى يتم فى إطاره تنسيق ثم توحيد السياسات الاقتصادية عموماً ، والمالية والنقدية خصوصاً ، بما فى ذلك إقامة منطقة نقدية مشتركة ، وعملة موحدة ، مع وضع سياسات اجتماعية متوافقة .

وقد شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية اتفاقات وترتيبات عالمية أو ذات طابع عالمى لتحرير التجارة السلعية متعددة الأطراف متمثلة فى "الجهات" ثم "النظام المعمم للتفضيلات الصناعية" وكذا تحرير التجارة فى الإطار الاقليمى لمناطق العالم المختلفة فيما يسمى Regional Trade Agreements أو اختصاراً : RTA . وقد واكب الفكر الاقتصادى فى إطار "نظرية التجارة الدولية" التغيرات المشاهدة فى واقع المبادلات الاقتصادية الدولية ، وذلك من خلال "النظرية القديمة للتجارة" والقائمة على فرضيات "تقسيم العمل الدولى التقليدى" ومفهوم "المزايا النسبية" ، وما لحقها من تعديلات فى إطار ما يسمى "بالنظرية السويدية" لكل من هيكشر وأولين ، ثم "النظرية الجديدة للتجارة" New Trade Theory فى الإطار المصاحب للتطورات التى شهدتها المفاوضات التجارية الدولية فيما يسمى (جولة أورجواى) التى أسفرت عن إعلان قيام "المنظمة العالمية للتجارة" ، حسب "اتفاقية مراكش" لعام ١٩٩٤ ، وما بعدها .

---

[1]) تمت ترجمة الكتاب إلى العربية منذ خمسين عاماً ، أنظر :
بيلابالاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ، ترجمة د. راشد البراوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

والسؤال الذى يمكن إثارته هنا : هل تعتبر "البريكس" أحد تطبيقات الخبرة التكاملية وفق العرض النظرى والتجريبى المشار إليه .. وإلى أى مدى ؟

ورغم ندرة البيانات حول الوثائق المنظمة لاتفاقات وترتيبات العلاقات البينية فى المجال الاقتصادى ، التجارية منها والمالية وغيرها ، فإنه يمكن القول أن تزايد التجارة المتبادلة خلال السنوات الخمسة الأخيرة ، وخاصة من طرف الصين "كدولة – كمحرك" لاقتصاد البريكس ، إذا صح اعتباره "اقتصاداً " مركباً ، لم يكن ناشئاً عن قوة وتماسك ترتيبات تكاملية مفترضة ، لتحرير تدفقات التجارة السلعية والخدمية وتدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة ، بقدر ما كان ناشئاً عن "قوة الجاذبية" gravity power التى تشّد الاقتصاد الصينى إلى شركائه فى البريكس ، انطلاقاً من ارتفاع القدرة التنافسية المقارنة للصين ، وما تولدها من مزايا تنافسية ، سعرية وغير سعرية ، إزاء منتجات الشركاء التجاريين والماليين داخل التجمّع . هذا مع العلم بأن القواعد المنظمة للتجارة السلعية والخدمية فى إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، تكفل تحريراً نسبياً لهذه التجارة فى "البريكس" وغيرها ، وخاصة بالاستناد إلى "قاعدة الدولة الأولى بالرعاية" ، والتى تضمن انسحاب المزايا الممنوحة لدولة ما إلى "الدولة الثالثة" ، وكذا قاعدة "المعاملة الوطنية" التى تكفل عدم التمييز فى الأسواق المحلية للدول الأعضاء .

لا يعنى ذلك أن القاعدتين السابقتين تحققان بصفة تلقائية ارتفاع حجم التجارة المتبادلة ، ولكنها تمارسان تأثيرهما فى حالة توفر الشروط الضرورية والكافية لزيادة التجارة المذكورة، من خلال ما أطلق عليه جاكوب فانير "بالأثر المنشىء للتجارة" عوضاً عن "الأثر التحويلى"، كما هو متداول فى الأدبيات التقليدية لنظرية الاتحادات الجمركية .

إن قوة الاقتصاد الصينى التنافسية ، تمنحه القدرة على التغلغل والاختراق فى الأسواق الأجنبية ، عضواً كانت فى البريكس أو لم تكن ، وإزاء ذلك كانت هذه القوة التنافسية تكفل للصين قدرات عالية للوصول إلى أسواق كبرى تنافسية كالولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها محطات وصول (destinations) تقليدية للصادرات الصينية ، فإنها من باب أولى تمنحها مقدرة أكبر على التغلغل فى أسواق جديدة وأقل تنافسية نسبيا مثل روسيا والبرازيل ، وربما الهند، وخاصة فى ضوء تسهيلات متوقعة لائتمان الصادرات export credit .. ولا ننسى هنا ما يمكن أن ينشأ عن ميزات فى هذا الجانب ، بفعل إنشاء بنك التنمية المشتركة للبريكس .

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن نمو التجارة المتبادلة داخل البريكس ، وخاصة بفعل قوة الدفع المنبثقة من "المحرك الصينى" ، يتحقق بفعل مزيج الآثار المنشئة والآثار التحويلية للتجارة ، ولا نستبق "الأثر التحويلى" ، فى ضوء عدم وجود توجه ما إلى اقامة "اتحاد جمركى" بين أعضاء البريكس بما يفيد من حائط تعريفى موحد منخفض نسبياً إزاء مجموعة الدول غير الأعضاء ، أى "بقية العالم" . وربما يزيد هذا الأثر التحويلى فى حالة قيام أعضاء البريكس بوضع "قواعد للمنشأ" تضع سقوفاً للمكون المحلى للسلع المتبادلة فى إطار المبادلات التجارية البيْنية ، مما يضع مزيداً من القيود أمام المنتجين الخارجيين .

فى ضوء ما سبق ، لا يمكن اعتبار البريكس فى الوقت الراهن جماعة تكاملية بالمعنى المعروف فى الاقتصاد الدولى أو نظرية التكامل والتجارة الدولية ، ومن الممكن أن تتحول إلى ذلك فى المستقبل ، غير أن المؤشرات المتاحة حول أهداف واختصاصات الأجهزة العاملة فى البريكس لا توحى بهذا التحول فى الوقت الراهن . ويصعب تماماً التنبؤ بإمكان التحول المستقبلى إلى جماعة تكاملية تامة على غرار "الاتحاد الأوروبى" نظراً للاختلاف التامّ فى الظروف المحيطة ، مقابل إمكان استشراف الانتقال إلى تجربة ترتيبات أو اتفاقات ذات طابع تكاملى ، مما تسمح به "منظمة التجارة العالمية" بشروط معينة ، فى حالة إنشاء "منطقة تجارة حرة" أو "اتحاد جمركى" ، وربما "سوق مشتركة" ... من يدرى ؟ .

ويمكن القول إن الوضع الراهن والمتوقع للبريكس ، فى ضوء ما تحققه من نجاحات فى تحرير التدفقات المتبادلة ، بفعل " المحرك الصينى" أساساً ، كما أشرنا أكثر مرة ، قد لا تجعل الحاجة ماسة إلى وضع ترتيبات تنظيمية للتحرير ، على نحو منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركى ، إلا إذا خّف تأثير المحرك الصينى مستقبلاً ، مع الانخفاض المتوقع فى معدلات النمو للصين والهند وروسيا وفق بعض الإسقاطات المستقبلية المحدّثة .
أما طالما استمرت قوة مفعول الدينامية المتولدة من النمو المرتفع والحجم الكبير للاقتصاد الصينى ، فإننا لا نتوقع المزيد من الترتيبات التكاملية . ولنتذكر هنا أن المنطقة العربية قد حققت إنجازاً مؤسسياً ملموساً بإقامة "خطة التجارة الحرة العربية الكبرى" منذ يناير ٢٠٠٥، عبر إزالة الضرائب الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع المتبادلة ، باستثناء قوائم سلعية محددة من قبل الدول الأعضاء (٢٠ دولة) وتحفظات على التحرير فى المواسم الزراعية ، ولكن مع تعثر واضح فى اتخاذ الإجراءات التشريعية والمؤسسية الضرورية لإزالة الحواجز غير الجمركية ، وتحرير تجارة الخدمات ، واعتماد منظومة موحدة لقواعد النشأة إلى غير ذلك .

ومع الوعى الآثار الناجمة عن هذا التعثر فى إفقاد "منطقة التجارة الحرة" شطراً مهماً من فاعليتها الكامنة ، إلا أنه يصعب إغفال الدلالة الإيجابية لتكوين هذه المنطقة مؤسسياً . ورغم هذا الطابع الإيجابى "لحدث" تكوين "المنطقة" فإن المؤشرات الرقمية المتاحة لا تدل على توسع فعلى للتجارة المتبادلة يتوازن مع منظومة الإجراءات المتفق عليها لإزالة الحواجز الجمركية . ويعود ذلك بصفة اساسية إلى افتقاد "القطب المحرك" أو "قوة الجاذبية" الناجمة من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى ، ومن الحجم الكبير لعدد من الاقتصادات القطرية العربية ، وخاصة مصر ودول الخليج والجزائر . وربما يشكل هذا البعد الدرس الأساسى المستخلص من خبرة البريكس فى النجاح على طريق تحرير التجارة بدون ترتيبات تجارية معينة ، نظراً لوجود وفاعلية "المحرك الدينامى" للتوسع فى المعاملات المتبادلة .

٤- البريكس كرابطة تكاملية "عميقة" .. integrative Association

إن لم يكن البريكس جماعة تكاملية بالمعنى المحدد ، فهل تمثّل رابطة تكاملية تتجه إلى التعمق ، بالامتداد الرأسّى من التجارة إلى الإنتاج ، على غرار الآسيان Association of Asian Nations أو (رابطة دول جنوب شرق آسيا) ؟ هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف بين البريكس والآسيان .

أهم أوجه الشبه هو توّفر ما يسمى فى كتابات الاقتصاد التنموى ، وخاصة منذ جونار يردال، بأقطاب النمو . وأهم أقطاب النمو فى البريكس ، كما أشرنا ، هى الصين .

أما أقطاب النمو فى الآسيان فهى متعددة ، وإن تكن صغيرة الحجم نسبياً بالمقارنة مع أعضاء البريكس ، وفى مقدمة هذه الأقطاب كوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة، مع إمكانية فى حدود معينة لكل من تايلاند والفلبين .

أما أهم أوجه الاختلاف فهو أن الآسيان يمثل تجمعاً "إقليمياً" بالمعنى المحدد ، إذ يقوم على رابطة الجوار الجغرافى الوثيق بحكم الانتماء إلى منطقة قارية واحدة (جنوب شرق آسيا) ، وليس هذا فقط ، بل هناك روابط تاريخية وثقافية متنوعة ، بعضها قديم ، وبعضها جديد ، بل مع انتشار الأقليات من الأصول الصينية فى عديد من البلدان المعنية ، ولاسيما ماليزيا وسنغافورة . وهكذا يلاحظ التقارب الحضارى بين أعضاء الآسيان ، بالإضافة إلى تشاركها فى طبيعة النظام الاقتصادى القائم على اقتصاد السوق والقطاع الخاص ، وروابطها الوثيقة ذات الطابع "الاعتمادى" تجاه الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة واليابان .

وهناك اتفاقات عديدة تؤسس لروابط منظمة ومتجددة بين الآسيان وكل من هذه الأطراف ، وخاصة الاتحاد الأوروبى ، من خلال اجتماعات دورية على مستويات متعددة للجانبين . ومن هنا لاحظنا اتجاه دول الآسيان إلى بناء علاقات اقتصادية متبادلة ذات طابع استراتيجى، وإدخال سمات "التكامل العميق" ممثلة فى ربط توسع التجارة بأواصر التخصص الانتاجى على مستوى شبكات الإنتاج المدوّل وعناقيد التصنيع ، مثل ما يسمى بعمليات "التعاقد من الباطن" بين الشركات الكبرى فى دول معينة مثل كوريا وموردیها الفرعين الكُثْر فى دول أخرى ، وأنشطة الإمداد بالمدخلات من مصادر خارجة متعددة فيما يطلق عليه البعض "التعهيد" outsourcing .

ومقابل التقارب الحضارى والتوجه إلى التكامل العميق فى الآسيان ، نجد أن هذين الأمرين هما ما تفتقدهما البريكس بالذات ، وقد توحى الطبيعة الفضفاضة للبريكس باقتراح نمط آخر لهوية البريكس ، اقل إحكاماً مؤسسياً وأدنى من حيث الرتبة التكاملية .

٥- البريكس كملتقي للتعاون الاقتصادى عابر الأقاليم

تغرى بعض أوجه التماثل بالمقارنة بين البريكس وآبك (APEC) Acia – Pacific Economic Cooperation Forum أى ملتقي (أو منتدى) التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا – المحيط الهادى فكلاهما "عابر للأقاليم " إذا صّح التعبير – Trans regional إذ يضم (آبك) دولاً تنتمي إلى مناطق جغرافية متباعدة لا يجمعها سوى أنها تقع في القارة الآسيوية وعلي الشاطئين المتقابلين للمحيط الهادى (أو الباسيفيكي) : من الولايات المتحدة مروراً بالصين وانتهاء باليابان – ويضم البريكس أعضاء ينتمون إلى قارات ثلاث في كل من نصف الكرة الغربي والشرقي ، أو علي تخدم العلاقة بين قارتين ، تخوم حيث تبرز الصين والهند كدولتين – قارتين وعملاقي القارة الآسيوية (العجوز) . وتقف روسيا على التخوم المشتركة بين آسيا وأوروبا (أو راسيا) . ويمثل الغنى بموارد الطاقة الغازية بينما تميد البريكس قارة أمريكا اللاتينية من خلال البرازيل ، ومن القارة الإفريقية من خلال جمهورية جنوب إفريقيا .

بيْد أن التباعد الجغرافي الذي يسم تجمع آبك قد وفر الأساس لبناء علاقة تكاملية أولية من خلال التوجه إلي بناء (منطقة تجارة حرة – إنتاجية) تجمع بين كل من المدخل التجارى ومدخل يقسم العمل الانتاجي ، بينما يعمق التباعد الجغرافي في حالة البريكس الفجوة المانعة – حتى الآن – من التخصص ، فى مقابل بناء روابط تجارية ومالية وإنتاجية وثيقة بين

أعضاء بريكس الكبار وفي مقدمتهم الصين ، ودول من خارج البريكس تماماُ وفى مقدمتها الولايات المتحدة ,

وهنا تبرز الثنائي (الصين – الولايات المتحدة) التى ربما اشتط البعض فجعل من التكوين المزدوج كائناً واحداً باسم Chin America ، وخاصة بفعل اتساع حجم التبادل التجارى وعظم الفوائض المالية الصينية في الولايات المتحدة (أكثر من ٢ تريليون دولار) حيث كانت هذه الفوائض من بين أهم العوامل التى مكنت أمريكا لتجاوز عنق الزجاجة خلال (الأزمة المالية العالمية) لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .

والمهم أن البريكس تجمع منفتح بطبيعة تكونيه وهدفه الضمنى الكبير علي السعي نحو تغيير أسس النظام الاقتصادى العالمي ، كعملية تاريخية معقدة ، ولو من خلال تغيير بعض شروط التبادل والتمويل الدولى .، كل ذلك بعكس آبك الذي هو بطبيعة تكوينه أيضا قوة محافظة في إطار النظام الاقتصادى العالمي القائم ، على الأقل بحكم كون أحد أهم أعضائه هي الولايات المتحدة الأمريكية ، القوة العظمى الوحيدة في الحقبة التاريخية الراهنة .

٦- البريكس كمنتدى وتجمع عام

إذا كان يكن البريكس في الوقت الراهن ادنى من حيث الرابطة التكاملية من آبك ، فهل هو أقرب الي منتدى وتجمع عام مثل ما ذكر في أوائل الألفية عن (تجمع الدول المطلة على المحيط الهندى) ؟

تبدو الإجابة أيسر منالاً في هذه الحالة ، فالتجمع الأخير وإن اتجه باتجاه خلق علاقة استراتيجية ذات طابع سياسى دولي يقبل أساساً بتطلع الهند إلي بناء مركز دولي فرعي مهيمن ، إلا أنه لا يتضمن إمكانية التحمل بدور وظيفي في مضمار بناء علاقة تكاملية محددة ، ولذا يبدو البريكس أقوى في إمكاناته المؤسسية والحركية ، بما لا يدع مجالاً للمقارنة ، مع تجمعات ومنتديات من طراز " تجمع الدول المطلة على المحيط الهندى " .

.... مما سبق نكون قد انتهينا من تجربة طريقة " الاستبعاد " إلي عدم اعتبار البريكس أيا من الصور الستة السابقة للهوية المؤسسية : منظمة دولية ، منظمة اقتصادية دولية ، جماعة تكاملية ، رابطة تكاملية ، ملتقي للتعاون الاقتصادى ، أو منتدى ، فماذا يكون البريكس ؟ أو إلى أى من صور الهوية التنظيمية ينتمي أو يقترب ؟

<u>البريكس ... ما هو ؟</u>

في ضوء ما سبق ، يمكن تقديم محاولة مقترحة في التعريف الجامع المانع للبريكس علي النحو التالي :

البريكس هو تجمع دولي عابر للأقاليم interregional Community ، يسعي لممارسة نفوذ أعضائه ، وهم من بين الدول النامية وأكثرها ديناميكية وخاصة في مجالي " التجارة والمال ، من أجل تحقيق مصالح مشتركة معينة للدول الأعضاء ، وتغيير بعض شروط التبادل والتمويل الدولي ، دون المساس بالهيكل الأساسي لتوزيع القوة في النظام الاقتصادى العالمي الراهن .

مثل هذا التعريف يقوم بوظيفة الجمع والمنع ، أو الإثبات والنفي ، كما يلي :

١- يجمع أو يثبت صفة التجمع الدولى ، ويستبعد أو ينفي كونه منظمة دولية تامّة .

٢- يتضمن أو يثبت هدفين أساسين للتجمع وأعضائه فرادى :

أ- تحقيق مصالح أو منافع مشتركة للدول الأعضاء ، في المجال الاقتصادى تحديداً عاماً ، وفي التجارة والمال بصفة خاصة .

ب-السعي الي تغيير بعض شروط التجارة العالمية والنظام النقدى والمال العالمي ، من خلال العمل علي إصلاح منظمة التجارة العالمية ، عبر جولات التفاوض الوزارية المجمدة عملياً عند " جدول أعمال الدوحة للتنمية " المحدد في ذلك الاجتماع الوزارى بالدوحة عام ٢٠٠١ ، ومن خلال كسر احتكار صندوق النقد الدولي لاحتياطيات السيولة الدولية المتاحة للبلدان النامية ، وكسر احتكار البنك الدولي لقيادة عملية تمويل الإصلاحات الهيكلية وخاصة للاقتصادات النامية بمختلف فئاتها الفرعية ، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .

٣- يمنع التعريف المذكور أو ينفي – سعي البريكس الى المساس الجوهرى بالهيكل الراهن لتوزيع القوة في اطار النظام الاقتصادى العالمي ، والنظام الدولي عموماً . ولا يستغرب هذا النفي في ضوء اعتبار القوى المحركة للبريكس على تنوع نظمها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ، الصين والهند وروسيا ، غير ذات مصلحة في زعزعة الأركان المستقرة للنظام الاقتصادى العالمي : فالصين أكبر دولة مصدرة للمصنوعات في العالم وأن أسواقها التجارية والمالية الأساسية تقع في العالم الرأسمالى والغربي وخاصة الولايات المتحدة . أما الهند فيرتبط تطورها الاقتصادى وفق المسارات الراهنة في العمل علي التوجه التصديرى للصناعة بدلا من " احلال الواردات " والمشاركة في ثمار التقدم العلمى والتكنولوجي العالمي في المجالات الحاكمة للتكنولوجيا الرقمية للمعلومات والاتصالات ، والتكنولوجيا النووية وبحوث

مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، والتكنولوجيا الحيوية وعلوم الغذاء والطب ، والهند في التحليل الأخير هي الموئل الأكبر للكتلة الكبيرة من الفقراء في آسيا والعالم ، وذات أكبر حجم للسكان في الكرة الأرضية .

أما روسيا فقد خرجت من دور " النقاهة " التى أعقبت انهيار " الاتحاد السوفيتي " ، ونحاول أن تعالج ما تخلف من جراح ، وتداويها بالحفاظ على معدلات نمو مرتفعة نسبياُ ومستقرة عبر الزمن ، من خلال تجارة البترول والغاز الطبيعي للدول المستهلكة الكبرى في أوروبا والشرق الآسيوى ، مع محاولة الحفاظ على القوة العسكرية الموروثة من الاتحاد السوفيتى في مجالى الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية ، لاسيما الأسلحة النووية الممولة بالصواريخ البالسيتية عابرة القارات ، كأداة ردعية وربما قتالية في غمار الأزمات المتجددة ، مثل أزمة أوكرانيا في ٢٠١٤ .

أما البرازيل وجنوب افريقيا فإنهما من " الدول متوسطة القوة " على مستوى النظام الدولى، ومن القوى الإقليمية الرائدة في المنطقة القارية التى تقع فيها كل منهما ، وليس واردات العمل على تغيير الأسس المستقرة حتى الآن لهيكل النظام الدولى .

كل هذا ، مع العلم بأن أعضاء البريكس هم في طليقة القوى المرشحة للعب دور عالمي رئيسي في المستقبل ، لبناء نظام دولى تعددى Multilateral ومتعدد الأقطاب – Multi polar . وتشير بعض الإسقاطات في هذا المجال علي سبيل المجازفة الفكرية إلى انه من المتوقع مثلاً أن تحل الصين محل الولايات المتحدة بأكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٠٥ ، وأن تلحق الهند بالولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٥٠ ، وان يكون الاقتصاد البرازيلي في العام الأخير ، أكبر من الاقتصاد الياباني ، ويصبح اقتصاد روسيا أكبر من ألمانيا ([1]) .

هذا وان عملية التحول التاريخية المنتظرة هى التحول من عالم " تجزيئى و "وأحادى القطب " إلى عالم تعددى ومتعدد الأقطاب ، ومن يدرى ؟ ربما عالم بدون أقطاب أصلاً في المستقبل البعيد لتتحقق " الدمقرطة " الكاملة للعلاقات الدولية ، إن هذه العملية سوف تشهد حركة زلزالية كبرى تزيح قوى مستقرة علي عروشها ، وتنصّب أخرى ، ولن يكون هذا بدون آلام وجراحات ، متمثلة ربما في صراعات كبرى وحروب عابرة للأقاليم ، نأمل آلا تكون عالمية.

[1]) John Hawkswothe and Gordon Cooksan, The World in 2050 , Beyond the BRJCS : ABroader look at Emerging Market Growth Prospects , Price water house Cooper, 2008

وفى مثل هذه العملية التاريخية الكبرى ، سوف يكون للاقتصاد نصيبه في تحديد المراكز النسبية المنتظرة للقوى الدولية المختلفة ، ونشير هذه علي سبيل المثال الي بعض الحسابات الإسقاطية التى جرت في حدود ٢٠٠٨ وتنبأت بأن اقتصادات سبعة ناشئة Emerging في العالم النامي بالمعنى العريض سوف تكون اكبر بنسبة ٥٠% عن الدول الصناعية السبعة حاليا ، وهذه الاقتصادات السبعة الناشئة ، وفق المصدر المذكور ، هي أربعة من أعضاء البريكس : الصين والهند والبرازيل وروسيا ، بالإضافة الي المكسيك واندونيسيا وتركيا ، ويضيفون ثلاثة عشر دولة نامية أخرى ليكون المجموع عشرين دولة نامية يقدر لها أن تلعب الدور الأهم في التطور اللاحق للنظام الاقتصادى العالمي ، وهذه الدول الثلاثة عشر هي : فيتنام ، نيجيريا ، الفلبين ، مصر ، بنجلاديش ، باكستان ، ماليزيا، تايلاند ، إيران ، الأرجنتين ، وعضو البريكس الحالي جنوب إفريقيا ، والعربية السعودية وبولندا ([1]).

المبحث الثاني
مقاربة تحليلية لتجمع البريكس والدور العالمي المفترض

نقدم هنا محاولة في مقاربة تحليلية لتجمع البريكس لبيان حدود ممارسته لدوره العالمي المفترض باستخدام الطريقة المعروفة بتحليل SWOT والمتضمن جوانب القوة Strengths وجوانب الضعف weaknesses والفرص opportunities والتهديدات threats وسوف نضيف إليها التحديات challenges لتكون (بالعربية) تحليل جوانب القوة والضعف ،

[1]) Ibid.

والفرص والتهديدات ، والتحديات : وسوف تلمح الى كل منها إلماحاً ، نظرا للحاجة إلى بحوث إضافية موسعة حول كل منها ، باعتبارها " فجوات بحثية " حول الموضوع محل الدراسة ، يمكن تناولها مستقبلاُ سواء في معهد التخطيط القومى أو في هيئات ومؤسسات بحثية أخرى .

أولاً: القوى والضعف

نشير في البداية الى حالة بعض الدول الفردية والأشكال المؤسسية الدولية والإقليمية التى تكمن قدرتها علي ممارسة النفوذ في حيازتها لمزايا محدودة في جانب معين ، كالموقع الجغرافي أو امتلاك مورد طبيعي نادر أو مصدر طاقة تشتد إليه الحاجة لدى أطراف معينة أخرى . إن تجمع البريكس لا تكمن قوته في قدراته المادية والمعنوية ، الصلبة والناعمة معاً ، وهذا ما تشير اليه بعض الكتابات بالإنجليزية بعبارة (Material & soft capabilities) وقد انعكست القدرات المادية والمعنوية لدول البريكس في التفوق النسبي لدول الأعضاء من زاوية المؤشرات الكمية للأداء الاقتصادى المقارن علي الصعيد العالمي ، وفي موضع آخر من هذا البحث الجماعي نجد أدلة رقمية مفصلة حول مظاهر هذا التفوق (*) ، انطلاقاً من أن تجمع البريكس – كما سيرد في موضع لاحق من البحث الجماعي (يضم قرابة ثلث سكان العالم ويمثل ما يزيد علي ربع مساحة المعمورة ، وحققت دول الأعضاء ناتجاً اسمياً مجمعاً يقدر بحوالي ١٣.٦ تريليون – دولار عام ٢٠١١ وهو ما يعادل نحو ٢٠% من اجمالي الناتج المحلي المجمع للعالم _ أما مظاهر التفوق المشار إليها فيتركز أبرزها فيما يلي :

١- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى للدول الأعضاء ، وخاصة الصين .

٢- تزايد معدلات النمو والأحجام المقدرة للصادرات من كل من المواد الأولية وموارد الطاقة والسلع الغذائية فيما يتعلق بروسيا والبرازيل ، وصادرات السلع المصنعة فيما يتصل بالصين .

٣- اتساع حجم الأسواق المحلية بالمفهوم الاقتصادى القائم علي الارتفاع المقارن لمستويات الطلب الفعلي علي سلع الاستهلاك والاستثمار ، وخاصة في الصين والهند.

---

*) أنظر الفصل الثانى .

٤- ارتفاع حجم التجارة السلعية بين دول البريكس والدول الصناعية (٦.٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٢) .

٥- حيازة مستوى مرتفع من احتياطيات النقد الأجنبي يقدر بنحو ٤ تريليون دولار بما يعادل ٤٠% من اجمالى الاحتياطيات العالمية .

٦- ارتفاع النصيب النسبي لدول البريكس في الإجمالى العالمي للتدفقات الخارجة والداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠% تقريباً) .

هذا عن أهم جوانب القوة في تجمع البريكس ، أما أهم جوانب الضعف المقابلة ، والكامنة في مصادر القوة نفسها ، فهي أن القدرات المادية والمعنوية المشار اليها لا تتركز في التجمع ككل بقدر ما تتحدد بالدول الأعضاء ، وخاصة الصين ، فالصين تستحوذ علي نحو ثلثي الحجم الكلي للمبادلات التجارية للبريكس مع الدول الصناعية ، وتمتلك ٢.٤ تريليون دولار من اجمالي الحجم المقدر لمجموعة البريكس وهو ٤ تريليون تقريباً . ويبلغ نصيب الصين وحدها نحو ١١.١% من اجمالى الصادرات السلعية على مستوى العالم مقابل ٨.٤% للولايات المتحدة و ١٤.٧% لدول الاتحاد الأوروبي جميعاً.

والصين هي الشريك " المشترك " " و المسيطر " في المعاملات التجارية والمالية المتبادلة من أعضاء البريكس ، بينما العكس غير صحيح ، فالصين هي أهم سوق للتجارة الخارجية للبرازيل على جانبي الصادرات (١٧%) والواردات (١٥%) ، والصين تحتل المركز الأول بين أسواق الواردات الخاصة بالهند والمركز الثالث في الصادرات الهندية .

كما أن الصين تحتل المركز الأول بين أسواق الواردات الروسية ، والمركز الثالث للصادرات. وفى مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الصين تحتل المركز الثاني على مستوى العالم في جذب الاستثمارات " الداخلة " بعد الولايات المتحدة ، والمركز الثالث في إرسال التدفقات الخارجة " outflows " وباختصار أن تجمع البريكس يعاني من الظاهرة المعروفة بعدم تعادل مستوى التطور بين الدول الأعضاء Underdevelopment حيث تقدم الصين وحدها ناتجاً محلياً إجمالياً يتجاوز مجموع نواتج البرازيل والهند وروسيا مجتمعة (حسب الموقف في عام ٢٠١٠) .

ثانياً : الفرص والتهديدات

١- أهم الفرص المفتوحة أمام دول البريكس تتعلق بإمكانيات نقل التكنولوجيا المتقدمة من أعضائها الكبار الى سائر بلدان العالم الثاني في القارات الثلاثة لإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من : البرازيل تكنولوجيا الغذائية والزراعة ومن روسيا : تكنولوجيا

بنـاء السـدود وتكنولوجيـا التنقيـب والحفـر والاستكشـاف للبتـرول والغـاز الطبيعـي ، وبحوث الطاقة الجديدة والمتجددة ، وتكنولوجيا الصناعات الثقيلـة ، وتصنيع الأسلحة ، وبناء المفاعلات النووية للأغراض السلمية .

ومن الهند : التكنولوجيا الصلبة والناعمة للمعلومات والحاسبات ، وفـي مجـال الزراعـة .

ومن الصين : التكنولوجيا المستخدمة من قبل الشركات عابرة الجنسيات العاملـة لـديها في مجال صناعة أجزاء ومكونات الآلات والمعدات الانتاجية ، والسلع المعمرة.

٢- أهم التهديدات المحتملـة الموجهـة لمجموعـة البريكس تتعلـق بافتقاد العمق التكاملي الضرورى لتطور المجموعة الى تكتل دولـي مهم علـي غرار " الاتحـاد الأوروبـي " أو هما " الآسيان " ولا نقول " آبك وقد اشرنا الى ذلك آنفاً .

ثـالـثـاً : الـتـحـديـات

أهم التحديات أمام البريكس ، هي تلك المتعلقة بالمقاومة التى سوف تبديها القوى الدولية ذات المصلحة في بقاء النظام الاقتصادى العالمي القائم دون تغيير يذكر فـي أسسه الجوهرية ، وفـي هيكل توزيـع القوة داخل النظـام الـدولى ، هذه القوى هى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية بالإضافة إلى اليابان ، وإذا استبعدنا اليابان فـي مضمار الحركة الدولية الراهنة ، لكونها (قزماً سياسياً وعسكرياً كما يقال أحياناُ رغم كونها (عملاقاً اقتصادياً) ، فتبقي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (ولا نقول دول الاتحاد الأوروبي علي إطلاقه) .

ورغم الوزن المتزايد للدول الأوروبية في الاقتصاد العالمي وفي النظام النقدى والمالي الدولي إلا أن أوروبا لم تزل معتمدة سياسياً وعسكرياً على الولايات المتحدة الى حد كبير ، وما يزال حلف الاطلنطي الذي يجمع الجانبين على طرفي المحيط الأطلسي قائماً بصفة أساسية على القوة العسكرية الامريكية ، إضافة الى معاناة أوروبا المزمنة من بعض الأزمات الاقتصادية وخاصة أزمة منطقة (اليورو) خلال العقد الأخير ، انطلاقاً من اليونان ثم أسبانيا والبرتغال وأيرلندا .

وبالتركيز على الجانب العسكرى فإنه حسب البيانات المتاحة (عن عام ٢٠٠٦) : أسهمت الولايات المتحدة بنحو ٤٥.٧% من اجمالي الإنفاق العسكرى علي مستوى العالم ، تليها بريطانيا بنسبة ٥.١% ثم أتت مساهمة كل من فرنسا وألمانيا واليابان بنسبة ٢% وأسهمت الدول الثلاثة الكبرى في البريكس وهي الصين وروسيا والهند بنسبة تساوى ٤.٣% و٣% و٢.١% على التوالي .

ويقدم هذا البيان الموجز صورة مركزة لعدم التكافؤ في ميزان الإنفاق على التسلح ، وفى أنظمة التسلح التقليدى وفوق التقليدى ، وغير التقليدى : من أسلحة نووية وكيمائية وبيولوجية ، لصالح الولايات المتحدة الأمريكى ، " القطب القائد " أو " شرطى العالم" وفي العلاقة مع العالم عموماً تستثمر الولايات المتحدة فائض قوتها العسكرية والدبلوماسية ، بالإضافة الى ميزة اتساع السوق الأمريكية لسلع الاستهلاك (بحكم انخفاض الميل للادخار من متوسط مرتفع لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وكذا الموقع المسيطر للدولار الامريكى في المعاملات النقدية الدولية والأصول المستثمرة في احتياطيات النقد الاجنبي لدى صندوق النقد الدولي ومختلف دول العالم .

....

في ضوء القسم الأول المتضمن تحديد هوية تجمع البريكس ، والقسم الثاني المتضمن تحصيلاً لجوانب القوة والضعف ، والفرص والتحديدات ، والتحديات التى تواجه التجمع والدول الأعضاء ، يثور التساؤل حول إمكانية إحداث تغيير في بعض أسس النظام النقدى والمالى الدولى ، وهو ما نتناوله في القسم الثالث من الدراسة ، تركيزاً على الخلفية التاريخية الدافعة الى التغيير المنتظر المذكور والرؤية المستقبلية المصاحبة .

المبحث الثالث
تجمع البريكس فى مواجهة النظام المالى العالمى

محاولات الإصلاح النقدى والمالى الدولى

منذ وقت طويل يتردد الحديث دون انقطاع عن ضرورة إصلاح نظام النقد الدولي، و النظام المالي الدولي، المرتكزين على (اتفاقات بريتون وودز) الموقعة عام 1944 بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .ولطالما سال مداد غزير من أقلام الكتاب والباحثين، وبحّت أصوات دعاة الإصلاح وبعض ممثلي الحكومات، حول إصلاح النظام النقدي الدولي بالذات .وكان مثار الحديث الدائم، انهيار الأساس الذي قامت عليه اتفاقية صندوق النقد الدولي، بل ونظام بريتون وودز برمته .فقد قامت تلك الاتفاقية، وذلك النظام، على ركن ركين، هو الثبات النسبي

في قيم العملات (استنادا على قابلية العملات إلى التحويل إلى ذهب .وتمت ترجمة هذه القاعدة، من الناحية العملية، بقابلية تحويل العملات إلى الدولار، الذي تعهدت الولايات المتحدة بتحويله إلى ذهب، حال تقديمه من طرف حائزيه إلى السلطات النقدية الأمريكية، وبأية كميات تتولد وتتراكم لديهم في سياق المعاملات التجارية الدولية المتبادلة، سواء بالفائض أو بالعجز .

فلما أن أعلن الرئيس الأمريكي في 15/8/1971إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، صارت حيازة الدولارات الورقية غير مضمونة العواقب كأصول للاحتياطيات النقدية للدول في خزائن بنوكها المركزية .وبذلك اهتز الركن الركين المتمثل في ثبات العملات .ومع ذلك فإن الإجراء الأمريكي، أريد له في بداية الأمر أن يكون إجراء مؤقتا ذا طبيعة احترازية .وتأكيدا لذلك، من الناحية الشكلية، استمرت الولايات المتحدة في إعلان)سعر التعادل (بين الدولار والذهب، والذي يتخذ أساسا للأسعار "المربوطة "لعملات الدول الأخرى جميعا .ولكن سعر التعادل المعلن بين الدولار والذهب، لم يعد ثابتا، وإنما أخذ يخضع للتغيير، بين حين وآخر .ونشير، بهذه المناسبة، إلى أن الدول الصناعية الكبرى، داخل منظومة التحالف الغربي، قد أدركت منذ وقت مبكر، أهمية الحفاظ على وحدة الموقف فيما بينها، بالالتفاف حول قيادة محددة، ولو أصابها الضعف، أو اعتراها الوهن، وتلك هي القيادة الأمريكية، ممثلة في مجال النقد الدولي بالهيمنة الدولارية .وهكذا كان .فقد اجتمعت المجموعة المسماة في ذلك الوقت)مجموعة الدول العشرة (بمقر معهد)سميثونيان (بواشنطون يومي السابع عشر والثامن عشر من ديسمبر _ كانون الأول 1971 -وأقرت ما سمي "اتفاق سميثونيان "بخفض سعر الدولار مقابل الذهب إلى 38دولارا للأوقية الواحدة)بدلا من السعر الأصلي المقدر ب 35دولارا .(وكانت هذه الخطوة إيذانا بتقنين واقع جديد هو "تعويم العملات "ارتفاعا وانخفاضا، على عكس ما تقضي به)اتفاقية الصندوق (بتثبيت أسعار العملة والقبول المشروط بتحريكها ضمن هامش ضيق، حيث توافقت الدول العشرة الكبرى على ترك الحرية لعملاتها في التذبذب في والسماح بانخفاضها بمعدل 2,25%من سعر الصرف الاتفاقي .وهكذا أخذ مبدأ)سعر الصرف المرن (يحل تدريجيا محل سعر الصرف الثابت، وأعطت الدول الأعضاء لنفسها حرية)تعويم (العملات .

وكان ذلك كله يمثل مخالفة واضحة لاتفاقية الصندوق التي كانت تسمح فقط بتحريك العملات ضمن هامش محدود، لا يتجاوز 1% صعودا وهبوطا، للتغلب على عجز طارىء في ميزان المدفوعات للدولة، وباتفاق مسبق مع إدارة الصندوق، مع السماح بالحصول على قرض من

الصندوق لموازنة العجز، في حدود)الشريحة الذهبية (من حصة الدولة العضو في رأسمال الصندوق)حيث تقضي الاتفاقية بتسديد 25%من حصة العضو ذهبا، فيما عرف بالشريحة الذهبية ، أما في حالة الاختلال الجوهري أو الأساسي في عجز ميزان المدفوعات، فقد سمحت الاتفاقية للدولة العضو بتعديل سعر الصرف؛ ضمن اتفاق مع الصندوق، يسمح بالحصول على قروض ميسرة من الصندوق، في حدود شرائح ائتمانية معينة مقابلة لشرائح حصة العضو :مثل تقديم الائتمان الميسر في حدود الشريحة الائتمانية الأولى أي 25% من الحصة؛ ثم وفي مقابل القيام بجهود "معقولة "للتغلب على عجز ميزان المدفوعات، يقدم ائتمان آخر في حدود "الشرائح الائتمانية الثلاث الأخرى، أي 75%من الحصة ..وهكذا .

وإذن فإن مبدأ (ثبات سعر الصرف) تلقّى ضربة قاصمة باتفاق سميثونيان، و الذي تضمن أيضا الاعتماد بدرجة أكبر، في الحسابات الدفترية لمعاملات الصندوق الائتمانية مع أعضائه، على عملة حسابية، كان يراد منها تقليل الاعتماد جزئيا على الدولار داخل الصندوق، وهي)حقوق السحب الخاصة (التي استحدثت بموجب)التعديل الأول لاتفاقية الصندوق (والذي تم الاتفاق عليه عام 1967، ودخل حيز النفاذ عام 1969 .

وقد فتح اتفاق (سميثونيان بابا) لم يغلق .فقد انخفض سعر التعادل الذهبي للدولار في نهاية 1971إلى 44,2 دولارا للأوقية، ووصل في عام 1972إلى 70,5 دولارا، ومازال يتراجع طوال عقد تقريبا، حتى تم التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق (عام 1976) ، حيث لم يعد لأية عملة سعر تعادل رسمي بالذهب، وأصبح يُسمح، من ثم، بتذبذب قيم العملات، وأصبح نافذا في عام 1978، مما يعني تقنين مبدأ (تعويم العملات) بشكل نهائي . وكان قد تم قبل ذلك، توقيع اتفاق في مؤتمر باريس بتاريخ 16من مارس عام 1973 ينص على فك الارتباط بين الدولار والذهب ، تأكيدا لما جرى عليه واقع العمل منذ مطلع السبعينات، بترك الحرية لأسعار صرف العملات الوطنية .

ورغم نزول الدولار (معوّما) من فوق عرشه الذهبي، فإنه لم يفقد مكانته المهيمنة في النظام النقدي والمالي الدولي، وظل هو عملة الاحتياطي الرئيسية لمعظم دول العالم، كما كان ولم يزل، وسيلة الدفع ووسيط الحساب في قسم مسيطر من المعاملات الدولية، كما هو الحال بالنسبة للسلع الاستراتيجية، لاسيما النفط، حتى الآن .ومع ذلك، فقد برز له منافس عنيد، من داخل التحالف الغربي ومعسكر الاقتصاد الرأسمالي، منافس أوربي بالذات .وتمثل ذلك في مشروع الاتحاد النقدي الأوربي، الذي ترجم في)نظام النقد الأوربي (عام 1979، والنص في معاهدة (ماستريخت) عام 1991على جدول زمني لتطبيق الاتحاد النقدي .وفي أول يناير

1999تم إطلاق العملة الأوربية الموحدة بالفعل اليورو. ومع ذلك، فقد بقيت (القاعدة الذهبية (لوحدة التحالف الغربي، نافذة، وتشتد رسوخا .وتستند هذه القاعدة، في مجال النظام النقدي والمالي الدولي، إلى أساسين :أساس قانوني، وأساس واقعي .فأما الأساس القانوني، فيتمثل في النص القانوني لاتفاقيتي الصندوق والبنك . وفقا لهذا النص، يوجد ربط قوي بين ثلاثة مقومات : رأس المال للمنظمتين، وحقوق التصويت، وهيكل الإدارة . فقد تحددت حصص الدول الأعضاء في رأس المال حسب قاعدة معقدة، مرجحة بعوامل القوة الاقتصادية للدول، وخاصة حجم الناتج القومي الإجمالي . ولذلك استأثرت الدول الصناعية الكبرى بالقسط الأكبر من رأسمال الصندوق والبنك . ثم أن الاتفاقيتين، قامتا بالربط بين نصيب كل دولة من رأس المال، وعدد ما تمتلكه من أصوات في اتخاذ القرارات، وخاصة في تخصيص الائتمان .ولذلك تستحوذ الولايات المتحدة وحدها على نحو 20%من القوة التصويتية .وتستأثر الدول الصناعية السبع بأكثر من 50%من إجمالي القوة التصويتية.

وأخيرا يأتي هيكل الإدارة، حيث تتمتع الدول الصناعية بنفوذ قوي، يتمثل بصفة خاصة فيما جرى عليه العرف، من أن يكون المدير العام للبنك الدولي أمريكيا (روبرت زوليك) حاليا، والمدير العام لصندوق النقد الدولي فرنسي الجنسية (شتراوس)- كان حاليا.

لذلك، إذن، يستأثر التجمع الغربي بالقوة النافذة في المؤسسات المالية الدولية، تأكيدا لمبدأ وحدة التحالف الغربي والمعسكر الرأسمالي، كما أشرنا، وهو نفس المبدأ الذي تم تطبيقه عمليا من خلال القبول بالموقع المسيطر للدولار، منذ إيقاف قابلة تحويل الدولار إلى ذهب، وانهيار الاتفاق الأصلي لبريتون وودز!..

وبرغم انهيار بريتون وودز، وصيرورة النظام المالي الدولي بلا نظام !..فقد أوكلت دول التجمع الغربي إلى صندوق النقد الدولي منذ انفجار أزمة المكسيك بالتوقف عن الدفع عام 1982 دورا مركزيا في الإشراف على الأوضاع النقدية والمالية الدولية، وخاصة للدول النامية المدينة .وأُعطيت للصندوق صلاحية الإشراف على تصميم و تنفيذ حزم إنقاذ مالية للدول النامية التي تعاني من عبء الاستدانة المرتفع، عن طريق تدبير صفقة موارد مالية إجمالية، من مختلف المصادر، الرسمية والخاصة، والتي لا تشكل الموارد الإقراضية المقدمة من الصندوق والبنك سوى النزر اليسير منها .وهذا ما تم العمل به بالفعل في كافة الأزمات المالية التي مرت بها الدول النامية وغيرها منذ مطلع الثمانينات، في المكسيك)مرتين (وفي البرازيل وروسيا، وفي مجموعة الدول الآسيوية (1997-1996)وغيرها.

ولم يكن الدور المهيمن للصندوق خارج مهمته الأصلية حسب بريتون وودز دورا مجانيا .فقد كان الدور مقرونا بأمر آخر يشكل ملمحا آخر للمشهد النقدي والمالي الدولي، وذلك ما يتم التعبير عنه بمصطلح (المشروطية) على المستويين الجزئي والكلي :على المستوى الجزئي، تكون الموارد المقترضة مشروطة اقتصاديا (وربما سياسيا) بالتوجه إلى قطاعات معينة، وطبقا لقواعد بعينها .وعلى المستوى الكلي للاقتصاد، قام الصندوق والبنك بوضع حزمة برامج يتعين تنفيذها في البلاد النامية المقترضة (برامج التكيف الهيكلي) تعكس الأولويات الاقتصادية لدول الصناعية في العالم، وتترجم العقيدة (النيوليبرالية) التي أثبتت فشلها مؤخرا في الولايات المتحدة وسائر معاقل الاقتصاد الرأسمالي والقائمة على إطلاق العنان لقوى السوق وللشركات والبنوك الخاصة العملاقة، دون رقابة مجتمعية حقيقية. وهكذا تبلور الآتى :-

1- الدور المهيمن للصندوق خارج نصوص الاتفاقيات المنشئة، وعلى أنقاض نظام بريتون وودز. 2- المشروطية وإلى جانبهما أمر ثالث ٣- "الدولرة" - دولرة النظام المالي العالمي، ترجمة للدور المهيمن للدولار (غير الذهبي) في المعاملات المالية والنقدية والتجارية الدولية .

وفي مواجهة هذا الواقع، تبرز ثلاثة معالم للإصلاح المالي والنقدي المنشود :

1- إعادة التفكير في بريتون وودز"، من وجهة نظر إقامة سلطة نقدية ومالية عالمية حقيقية، من خلال أجهزة ذات صلاحيات ملزمة للإشراف والمراقبة .

٢- نزع "المشروطية" ، وكفالة الاستقلالية في إدارة الاقتصاد الكلي لكل دولة أو مجموعة إقليمية من الدول، انطلاقا من تقديرها لمصالحها الوطنية .

٣- إقامة منظومة متعددة العملات، كأساس للحساب وتسوية المدفوعات الدولية .. ولم لا يكون من بينها الدينار العربي الحسابي .

٤- ضرورة مواكبة التغير جوهري الحادث في ميزان القوة الاقتصادية العالمي بتغيير نمط الإدارة الاقتصادية العالمية، بحيث تكون متعددة الأطراف حقا .وأول ما ينبغي عمله في هذا المجال، "إعادة هيكلة "مؤسسات النظام المالي العالمي)العتيقة -(مؤسسات بريتون وودز، حتى تصير أقرب إلى التعبير عن أصوات العالم الجديد الذي يتخلق من حولنا.

وهنا يبرز دور كبير لمجموعة البريكس، ولمصر من خلال محاولة الاقتراب من هذا التجمع الكبير.